زاوية

العراقيون يرفضون تبديل دكتاتورية بأخرى

د. حكمت حكيم

لن اخوض في هذا المقال في المعاناة التي عاناها شعبنا العراقي خلال (٣٥) عاماً من حكم الدكتاتورية، وخمسة وعشرين عاماً من حكم القتل والتنكيل والارهاب والمقابر الجماعية وضرب الشعب العراقي بالاسلحة الكيمياوية في شماله وجنوبه، شهداء شعبنا العراقي خير دليل على ذلك في حلبجة كردستان والمقابر الجماعية في الوسط والجنوب، لن اخوض في هذا المقال في الحديث عن عشرات الالاف الذين اختفوا دون ان يعرف ذووهم اي أثر لهم، لن اتحدث عن التصريحات التي كان يطلقها(السيد القائد حفظه الله) عندما كان يعلن ، واعلن اكثر من مرة انه مستعد لابادة نصف الشعب العراقي ليبقى نصفه الاخر ولست هنا بصدد الحديث عن استخدام الاطفال في رياض الاطفال جواسيس للنظام، ولست بصدد الحديث عن مدى الفزع والخوف الذي اصاب المواطن العراقي من النظام الدكتاتوري البائد الذي حرم الاحلام على العراقي، والذي حرم الآمال عليه، وكان يحكم بالاعدام على كل من يحلم بغد سعيد مشرق للعراق وكان يوقع عقوبة الاعدام على كل عراقي ينظر الى ابعد من أنفه متفائلاً ببناء عراق خالٍ من الخوف والرعب والسيطرة المطلقة.

بعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد قررت، كما قرر عشرات الالاف من امثالي، العودة الى الوطن بعد غياب قارب ثلاثين عاماً قضيتها في الغربة متنقلاً بين العديد من الدول العربية عاملاً في جامعاتها ولكن كنت طوال تلك الفترة احترق شوقاً لعودتي الى العراق، وقد تحقق ذلك الحلم بعد زوال الكابوس في ٢٠٠٣/٤/٩، ورجعت مباشرة الى العراق حال عشرات الالاف من الشرفاء العراقيين الذين غادروا الوطن مجبرين من اجل المساهمة في العراق الجديد. وبناء عراق ديمقراطي اتحادي تعددي لايعرف الظلم والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان، عراق المحبة والتآخي القومي والديني والطائفي. عدت الى العراق وعشرات الالاف الاخرين من العراقيين نحمل باقة ورد العراق الجميلة ونتباهى بها امام العالم، تلك الباقة التي يحملها العربي والكردي والسني والشيعي والتركماني والكلداني والاشوري والسرياني والصابئي والايزيدي والارمني. ما أجمل ان يحمل كل عراقي تلك الباقة الملونة من موزائيك العراق الجميل.

وبعد عودتي الى العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد عملت، ضمن ما عملت، عضواً في اللجنة التحضيرية لايجاد آليات الدستور العراقي التي تشكلت في ٢٠٠٣/٨/١٨ ومن خلال عمل اللجنة، قامت بكامل اعضائها، بزيارة الى النجف الاشرف للقاء بأية الله العظمى السيد علي السيستاني (حفظه الله وادام ظله). وبعد هذا اللقاء خرجنا جميعاً معجبين بذلك الرجل الذي احببناه من خلال طروحاته الموضوعية والعلمية التي كانت تصب في مصلحة الشعب العراقي وبهدف العمل من اجل تعويضه عما فاته ومورس بحقه من الظلم والاضطهاد من النظام السابق. ومما ضاعف اعتزازي بسماحته لقائي الثاني به عندما قامت هيئة رئاسة المجلس الوطني العراقي المؤقت برئاسة الدكتور فؤاد معصوم بزيارته الى النجف الاشرف. وقد اكد في ذلك اللقاء ضرورة مشاركة العراقيين في الانتخابات التي كان قد حدد لها ان تجري في ٢٠٠٥/١/٣٠ كما حصل، مؤكداً في ذلك ضرورة مشاركة جميع العراقيين في تلك الانتخابات، الأمر الذي أفتى سماحته بفتوى طالبا فيها العراقيين جميعاً المشاركة الكثيفة في الانتخابات التي فاقت كل التوقعات. فقد كان لفتواه أثرها البالغ في نفوس جميع العراقيين الذين تحدوا الأرهاب وذهبوا الى صناديق الاقتراع. ومما زاد اعجابي واحترامي لسماحته التصريح الذي أدلى به مؤكداً أنه لايمانع ان يكون رئيس الدولة العراقية مسيحياً اذا ما تم انتخابه من قبل الشعب العراقي.

اليوم، وانا اقرأ في مواقع الانترنيت اصبت بالذهول والدوران عندما قرأت في اكثر من موقع ان المرجعية الدينية تطالب بان يكون الاسلام في الدستور الدائم (المصدر الوحيد)، مؤكدة مخاطر لا تحمد عقباها لان هذا المطلب هو مطلب العلماء والمراجع كافة مذكرة بان هذا الامر غير قابل للمساومة.

وبودي في هذا السياق ان أشير الى بعض ملامح الدساتير الديمقراطية وبشكل خاص لبلد مثل العراق متعدد القوميات والاديان والطوائف. وقبل الحديث عن بعض الملامح العامة للدساتير الديمقراطية واقامة النظام الديمقراطي في العراق الذي اجمعت عليه جميع القوى السياسية العراقية قبل سقوط النظام، اقول: ان المادة (٦ / فقرة أ) من (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) نصت على: " الاسلام دين الدولة الرسمي، ويعد مصدراً للتشريع ولا يجوز سن قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع قوانين الاسلام المجمع عليها ولا مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون، ويحترم هذا القانون الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية".

هذا النص يحمل اجماع وتوافق جميع اعضاء مجلس الحكم الذين اصدروا ووقعوا قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٢٠٠٤/٣/٨ اما ما يتعلق ببعض الملامح العامة للدستور الديمقراطي في اي بلد من البلدان، فمن الضروري ان يجسد ذلك الدستور الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية التي يقوم على اساسها النظام السياسي، تلك الفلسفة والمقومات يمكن تحديدها بالثوابت والمرتكزات الاساسية الاتية:-

١-ان يتضمن دستور اية دولة ديمقراطية الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الانسان وجميع المعاهدات والمواثيق الدولية الاخرى المتعلقة برفع شأن الانسان واعتبار تلك الوثائق جزءاً لا ينفصم من الدستور، وتتمثل هذه الوثائق بـ (الإعلان العالمي لحقوق الانسان) لعام ١٩٤٨ و(العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، و(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، واعلان الحق في التنمية الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٦، والربط الجدلي بين مضامين تلك الوثائق وبين تراثنا الوطني وحضارة بلاد الرافدين.

٢-ابعاد اي شكل من اشكال التغليب او الاشادة بهذه الايديولوجية او تلك او بهذا الحزب او ذاك او بهذه الطبقة او الفئة الاجتماعية او الطائفة او تلك او بهذا الدين او ذاك، والابتعاد بشكل مطلق عن أدلجة الدستور واظهار الوجه الناصع لتاريخ الشعب العراقي بكل مكوناته ضد الظلم والطغيان وربط كل ذلك بقيمه وحضارته وتراثه الوطني ، والاقرار بأولوية الوطن وحق المواطنة واعتبار ذلك من المقدسات التي لا تمس ولا يعلو عليها أي شي أخر.

والأن لابد من العودة الى موقف المرجعية الدينية في العراق حول مطالبتها بأن يكون الاسلام المصدر الوحيد للتشريع في العراق. من المعروف ان مصدر الدين الاسلامي الحنيف هو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهذا يعني ان اي قانون أو تشريع يصدر في العراق لابد أن يكون متوافقاً مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمر الذي سيعكس بشكل دستوري نظاماً اسلامياً في العراق، وهذا يجسد تغليب الدين الاسلامي على بقية الاديان الاخرى في العراق من كون العراق بلداً متعدد الاديان، فضلاً عن تقاطع هذا الموقف مع العديد من التصريحات التي ادلى بها قادة الاحزاب الدينية في العراق وفي مقدمتهم السيد عبد العزيز الحكيم والدكتور ابراهيم الجعفري وغيرهما من قادة الاحزاب الدينية، الذين اكدوا رفضهم اقامة نظام اسلامي في العراق الجديد. اما اذا ما حصل الاصرار على ان يكون الاسلام المصدر الوحيد للتشريع في العراق فأنني ادعو رئاسة الجمعية الوطنية العراقية الى الاعلان عن حل نفسها، ولكنها قبل ان تفعل ذلك عليها ان تعلن ان القرآن الكريم هو دستور البلاد، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

حوار مع صموئيل هنتنغتون

أزمتنا في هويتنا الامريكية

ترجمة: جودت جالي

هذا النص هو ترجمة عربية للحوار الذي أجرته صحيفة (الفيغارو) الفرنسية مع المفكر الامريكي صموئيل هنتنغتون ونشرته في عدد (١٩ / ١ / ٢٠٠٥). والحوار يدور اصلاً حول الكتاب الاخير لهنتنغتون (من نحن؟ التحديات التي تواجهها الهوية القومية الامريكية). في ضوء كتابك الاخير، يبدو ان الهوية الامريكية مهددة بانفجار داخلي. اليس هذا نذيراً بخطر عظيم؟

وددت ان اقول اولاً ان امريكا تواجه تحديات فريدة بشأن مستقبل هويتها. ولكن ليست وحدها في هذا، فالعديد من البلدان تواجه تحديات. لقد شوشت العولمة على الكثير من الاشياء وكثفت سيرورة التفاعل بين المجتمعات المختلفة، وهي بهذا خلقت حالات متوازية في البلدان الغربية المختلفة التي تجتاز أزمات في هويتها القومية.

-يلومك محرر في (الواشنطن بوست)، هو تامار جاكوبي، على اثارتك ما يسميه (توجساً ذهانياً من التهديد) بزعمك (وجود تهديد باعادة غزو ديموغرافي للمناطق التي استولى عليها الامريكيون من المكسيك). بماذا ترد؟

❖هذا هو بالضبط ما جعلني اؤكد على مسألة (من نحن؟) هذا ليس كتاباً عن المسألة الاسبانية أو مسألة المتحدثين باللغات الاسبانية عموماً. انه كتاب عن الهوية الامريكية التي لا تكف الهجرة عن اعادة صياغتها ابداً، فاكثر من نصف المهاجرين حالياً إلى الولايات المتحدة يأتون من بلاد ناطقة بالاسبانية، والحالة هذه، فانها المرة الاولى في تاريخنا التي يكون فيها نصف القادمين الجدد يتكلمون بلغة واحدة ليست الانجليزية. الفرادة الاخرى للهجرة الاسبانية، فضلاً عن كثرتها،هي انهم من بلدان قريبة من الولايات المتحدة، من قبيل المكسيك وبلدان امريكا الوسطى الاخرى.

-الامريكيون من اصل اسباني لهم معدل مرتفع من الزواج بغيرهم وفي التعبئة ضد الارهاب منذ ٢٠٠١، لم يظهر خلل في مواطنتهم الامريكية. يبقى من منظور القضية العالمي ان ظاهرة الهجرة هذه تشكل تغيراً واسعاً بالارتباط بمرحلة ليست بعيدة عن مرحلة كانت فيها اغلبية المهاجرين قد جاءت بعبور عشوائي للمحيط الاطلسي. عرفت الولايات المتحدة اخيراً هجرة سرية كثيفة دائماً من هذا الجزء او ذاك عبر نهر (ريو غراندة). اليس الذي تخوضه بمثابة قتال مؤخرة؟

❖مطلقاً، انا لا اخوض باية حال قتال مؤخرة. السؤال الذي يجب ان يطرح بازاء مجموع الظواهر غير المسبوقة التي تشكل تدفق السكان ينبغي ان يكون عن قابلية موجة الهجرة هذه على الاندماج بنفس القدر من السهولة التي اندمج بها السابقون لهم بقيم المجتمع الامريكي ولكن ان كانت الولايات المتحدة تجتاز ازمة هوية فليس بسبب (الضيوف) فقط بل بسبب (المضيفين) ايضاً. الهجرة جانب واحد من كتابي. الجانب الآخر هو الهوة الآخذة بالاتساع بين النزعة القومية والوطنية عند عموم الرأي العام الامريكي من جهة وبين ما أسميه فقدان الجنسية عند النخب.

❖هل يعد اغلب الامريكيين نخبهم ذوي مواطنية عالمية؟

-يبدو ان درجة تحقيق الهوية عند الامريكيين مع بلدهم قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً نهاية القرن العشرين. حين سئل الامريكيون عن حقيقة المكان الذي يرون انهم ينتمون اليه (قبل كل شيء): مدينة، منطقة، بلد باجمعه، قارة، عالم، اختار ١٦,٤٪ في ١٩٨١ و ١٩٨٢، و٢٩,٦٪ في ١٩٩٠ و ١٩٩١، و ٣٩,٣٪ في عام ٢٠٠٢، الولايات المتحدة باعتبارها كلاً لا يتجزأ بنظرهم، اذن، فعدد الامريكيين الذين يضعون امتهم في المرتبة الاولى ازداد بنسبة ٢٢,٩٪ وهي نسبة زيادة تجاوزت كثيراً نسب تأكيد الهوية القومية المسجلة في البلدان المتقدمة. المفارقة انه بقدر ما يقوى الانتماء القومي للقاعدة العريضة من المواطنين نجد ان عناصر معينة من النخب الاقتصادية والجامعية الامريكية تحدد انتماءها اكثر فاكثر إلى العالم ككل فتعرف نفسها بانها (مواطنون عالميون). في عام ١٩٢٧ اتهم مثقف فرنسي نظراءه بانهم استسلموا إلى الاهواء القومية. يرتكز اليوم موقف المثقفين على الدفاع عن علو شأن الانتماء إلى مجموع الانسانية.

❖الم تؤثر سلباً الصدمة النفسية لأحداث ١١ ايلول؟

-كان للكارثة التي ضربت مانهاتن وقع اكيد، ولكن تمثل النخب المالية والاعلامية لمقولات العولمة لا يبدو انه قد انقلب رأساً على عقب وتبدد. يبقى من الصعب تصور آثار ١١ ايلول على (المدى) الطويل على الوعي الوطني الامريكي.

❖التيار المحافظ الجديد هو تيار وطني. المحافظون الجدد يؤلفون نخبة تعارض بالتأكيد الميل القوي لنزع الهوية القومية. ولكنهم مجموعة صغيرة تتعرض لانتقادات كثيرة، سواء من اوساط اكاديمية أو من أوساط الاعمال. من وجهة النظر هذه فان المحافظين الجدد لا يمثلون، باية حال، النخب الامريكية، وهم ليسوا في تناغم مع الرأي العام الامريكي. لماذا؟

-كل الاستطلاعات التي اجريت منذ عدة سنوات وسط الامريكيين تكشف عن هذا في الاغلبية الساحقة لا يمثل اعلاء الديمقراطية أطلاقاً أولوية بالنسبة إلى شعبنا، لا بل انه احتل حتى المرتبة ما قبل الاخيرة. دائماً ياتي على راس القائمة سياسة العمل والهجرة والأمن القومي.

❖احد كتاب المقالات عرف (العقيدة الامريكية) بانها انخراط في نظام سياسي مقام على اساس (الكرامة الضرورية للفرد، والمساواة الاساسية بين كل الناس، والحقوق غير القابلة للتحول)، وكذلك حق الحرية والعدالة. هل يضمن هذا (الدين المدني) تماسك المجتمع الامريكي؟

-اذا اوافق تماماً على التعريف الذي اعطاه غونار ميردال عام ١٩٤٤ للعقيدة الامريكية، ولكن المسألة كلها تكمن في معرفة ما إذا كانت هذه الموجة الجديدة مهيئة لقبول المبادئ الاساسية التي عددها غونار: الاستفادة من الاندماج بالقيم الامريكية واحتضان الثقافة الامريكية. يبدو ان عناصر معينة توحي بانه ليس اكيداً ان المهاجرين الأخيرين كلهم متحمسون لتبني معايير قيم وثقافة الامريكيين.

❖ما خطأ المثقفين الذين تسميهم (كوزموقراطيين) وما (الهدم) الذي سببوه للهوية الامريكية؟

-في اعوام الستينيات هجرت الولايات المتحدة المرجع العرقي والاثني كمعيار لتحديد الهوية القومية، ولكنها اتهمت، هذه مفارقة، بالتقليل من اهمية دور العرق والانتماء الاثني. طبيعة الانتماء العرقي والاثني محرضة، مما يمكن الاقليات من ان تشرع بتأكيد هوياتها وسط مجتمع معرف جوهرياً بعقيدته. لم يعد ينفع الامريكيين تمييز انفسهم عن باقي الشعوب. ان العرق والانتماء وحتى الثقافة بدرجة معينة، اصبحت معايير يميز بها الامريكيون انفسهم عن الآخرين. وهكذا ولدت سياسات (الفعل الاثباتي) (Affirmative action)التي كان لها الاثر مع سياسات اخرى في رفع القيم (التحت قومية) فوق قيم الهوية القومية. عقيدة (الدين المدني) بالنسبة للامريكيين لوقت طويل عنت ان يحكم على الافراد بمدى فعالية مؤهلاتهم الخاصة بمعزل عن انتمائهم الديني او أصلهم الاثني. وبقدوم التعددية الثقافية (Multiculturalisme)) انتيهنا من اولية الحقوق الفردية.

❖لماذا تجتذب التعددية الثقافية الفرنسيين؟

-لا اعرف لأية اسباب تطور الميل إلى التعددية الثقافية في فرنسا. شيء واحد أكيد وهو ان اقرار التعددية الثقافية عندكم يمكن ان يؤدي إلى عواقب وخيمة. لقد أدت هذه السياسات في الولايات المتحدة إلى تقسيم المجتمع الامريكي، ولم نحرز ابداً النتائج المأمولة فيما يخص الفعل الاثباتي - اعادة الحظوة الاجتماعية لأناس حرموا منها -. في الحقيقة ان السياسات الاثباتية لم تنفع، على سبيل المثال، السود الامريكيين الاشد فقراً، بل انتفعت منها البرجوازية الامريكية السوداء.

ذكرتم عن السوسيولوجي دانيال بيل قوله: "ما هو استثنائي في هذا التغيير هو دخول مفهوم جديد تماماً عن الحقوق في الحياة العامة دون ان يناقش". ان حقوق الجماعات والتساوي في الظروف احتلا ضمن المجال العام منزلة فلسفة جديدة يقيم بين الافراد وفقاً لأنتمائهم، مما سيجعل لمسألة الخير المشترك أهمية نسبية إلى درجة خطيرة فمثلاً يستطيع السود الانتفاع من حقيقة بسيطة، هي انهم سود. ان السياسات التي تنطلق من المقاصد الانتفاعية الفئوية ستفضي إلى وضع الطريقة التي يدرك بها الامريكيون هويتهم القومية موضع النقاش وقد اشتركت هذه السياسات في هدم هذه الهوية. السؤال يبقى متعلقاً بمعرفة ان كان يجب على الولايات المتحدة ان تكون امة من افراد منحت لهم حقوق ومن ثقافة مشتركة او تكون كومة مجاميع عرقية وثقافية تدافع كل منها عن مصالحها الخاصة.

الديمقراطية استعارة

مقاربات أولية لطروحات سمير أمين

يوسف محسن

الديمقراطية وصفة سحرية

(١)

أخذ رجال السياسة والكتبة يدبجون المقالات عن الديمقراطية بدون إخضاع هذا المفهوم للفحص التاريخي النقدي، إذ طرح هذا المفهوم بصوره السياسية وبوصفه نوعاً من البديهيات القابلة للاستعارة والنقل بلا مرجعيات فلسفية أو اقتصادية أو فضاءات سياسية. وفي الطرف الآخر من المعادلة، أخذ المركز الكولونيالي يعيد تصميم تاريخ المجتمع العراقي بعد أن تم تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها القانونية والاقتصادية والسياسية.

هذه القراءة ليست تحليلاً نقدياً لمفهوم (الديمقراطية) كتشكيل مجتمعي، ولكن لإزالة الوهم عن أحد المفاهيم الأساسية المفصلية الذي تم تكريسه دعائياً. النقطة الجوهرية في عملنا تأخذ مساراً مرجعياً تاريخياً، في عملية قلب لسؤال د. حيدر سعيد (لماذا الانتقال إلى الحداثة والديمقراطية غير ممكن نسبياً في مجتمعات العالم الثالث والعالمين العربي والإسلامي بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة وفي هذه اللحظة التاريخية الراهنة؟).

(٢)

الديمقراطية (نظام علاقات مركبة) هي نتاج حقل التاريخ، أي انها تفاعل العوامل الموضوعية المادية (العلاقات الاجتماعية، نمط الانتاج، الحداثة، التحضر والعامل الايديولوجي).

وهي ترتبط، من حيث هي ممارسة بالنسق القيمي للمجتمع المدني والبنى التخيلية والاقتصادية والسياسية للجماعات التي يتكون منها المجتمع، فهي ليست "مثلاً عليا أو مبادئ مجردة يطبقها هذا المصلح او ذاك، فهي في جانبها النظري ليست اكثر من تمثيلات فكرية لعلاقات متبلورة او قيد التبلور، نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية ومؤسساتية وثقافية تعمل بايجاز شديد على ثلاثة مستويات.

أولاً: نظام علاقات بين افراد وفئات مجتمع معين.

ثانياً: نظام علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين، لصيانة حياة وملكية وثقافة سائر مكونات المجتمع، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية.

ثالثاً: نظام علاقات وظيفي / مؤسساتي بين مكونات هذه الدولة التي تضطلع بوظائف متباينة: التنفيذ، التشريع، القضاء" (عبد الجبار - الديمقراطية المستحيلة / ١٩٩٨).

اما المجتمع العراقي فهو ينتمي، في تصنيفات سوسيولوجيا التنمية، إلى مجتمعات العالم الثالث، أي المجتمعات الطرفية الغائبة والمهمشة في هيكلية الاقتصاد العالمي. كما انه يشهد هيمنة التكوينات ما قبل المدنية، التي هي انتاج المجال التاريخي لأحد اطوار المجتمع العراقي، إذ تعبر هذه التكوينات عن حالة الانفصام القصوى في مجتمع هلامي لم تتبلور فيه التشكيلات المؤسساتية.

(٣)

تتركز معظم دراسات المفكر الاقتصادي سمير أمين على ثنائية (المركز / الاطراف) في سياق نظرية التراكم العالمي، "حيث ان التراكم الراسمالي يحصل في مركز الاقتصاد العالمي بينما يقوم التخلف الاجتماعي والاقتصادي في الاطراف "براين / ماركس / ١٩٨١) هذا التراكم مرتبط بآليات التوسع الكولوشيالي الذي يشمل "القارتين الافريقية والاسيوية خلال القرن التاسع عشر وهي موجة توسع من اجل فتح الاسواق التي رتبت على انجازات الثورة الصناعية. لقد أدى هذا التوسع إلى استقطاب على صعيد عالمي لم يكن له مثيل خلال الالفيات السابقة لتاريخ الانسانية (أمين / عولمة الثقافة / ٢٠٠٢).

وقد انتج هذا التوسع والتراكم على الصعيد العالمي القوى التي انتفضت فقادت الثورات الاشتراكية في روسيا والصين وثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقية أي في مناطق طرفية عانت من الاستقطاب مما اوجد تغيرات ملحوظة في هرمية ترتيب الامم في المنظومة العالمية، وبالذات مجتمعات الاطراف حيث انقسم العالم الثالث إلى مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية الراسمالية الطرفية. تتكون المجموعة الاولى من تلك المجتمعات التي استطاعت ان تقيم منظومة انتاجية وطنية متمركزة حول الذات، وتضم هذه المجموعة المجتمعات الاشتراكية سابقاً في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين، كما تضم كوريا والهند والبرازيل. أما المجموعة الثانية فتضم العالم العربي والاسلامي إلى جانب افريقية. وهذه المجموعة تقع في موقع المفعول به العاجز عن تطوير ستراتيجية خاصة به، فالقوى المهيمنة عالمياً تفرض على هذه الدول التكيف الاحادي الجانب والخضوع لاحتياجات التوسع الرأسمالي، فالمنطقة مهمشة بهذا المعنى الاقتصادي والسياسي، وينعكس هذا الوضع في غياب خطط وطنية مستقبلية لدى الطبقات الحاكمة واحلال مشروعات وهمية ثقافوية ودينية سلفية، فهذه المشروعات غير قادرة اصلاً على ان تدرك مغزى التحديات الحقيقية.

ونتيجة للتآكل التدريجي الذي ادى إلى انهيار وسقوط نموذج النظم السوفيتية في الشرق ونمط الدول الوطنية الشعبوية في العالم الثالث، "بزغت ملامح موجة جديدة من التوسع الكولوثيالي، حيث تظل اهداف راس المال المهيمن للشركات العملاقة المتعددة الجنسية هي هي، أي السيطرة على الاسواق والاستفادة من استغلال العمل في الاطراف، حيث ان المشروع الجديد يعمل في اطار تغيرات بالغة، كما ان الخطاب الذي يعطي المشروع ويضفي عليه المشروعية قد تجدد، فصار يدعو إلى نشر الديمقراطية وحقوق الشعوب د. أمين / عولمة الثقافة / ٢٠٠٢).

ان تفحص مسار التوسع والتراكم الرأسمالي داخل الحقل التاريخي يكشف لنا ان الهيمنة صفة دائمية لتشكيلات رأسمالية المركز مقارنة بالطابع المبتور لرأسمالية الاطراف حيث ان غياب الديمقراطية في جميع مناطق الاطراف يكمن في خصوصية التراكم الراسمالي على عكس ظروف التراكم في المركز التي انتجت شروطاً موضوعية أتاحت تحقيق حلول اجتماعية وسطى بين رأس المال والعمل" د. أمين / حول الدولة والدين / ١٩٩٦).

ان مجتمعات العالم الثالث (مجتمعات العالمين العربي والاسلامي والعراق) خصوصاً دخلت في مرحلة انحراف بنيوي عن خط سير التنمية منذ خمسينيات القرن الماضي، وبسبب هذا الفشل الاقتصادي والسياسي للدولة الوطنية الشعبوية اتخذت الانظمة السلطوية سلسلة من آليات الدفاع عن الذات (القومية، معاداة الغرب، الاصالة الاسلامية، الاشتراكية العربية، الطريق الثالث، كره الثقافات الحديثة)، كما حجمت وهمشت الطبقات الاجتماعية الحركية، وبالذات الطبقة الوسطى (حاملة التنوير والديمقراطية) التي تم احباط تطلعاتها كما في عراق التسعينيات، بالاضافة إلى ان المجتمع العراقي يعاني غياب المدنية والتحضر وهيمنة التوترات الدينية والطائفية والقومية والاثنية. ان هذا الوضع التاريخي، على حد تعبير براين، يؤكد فشل هذه المجتمعات في خلق شخصية مدنية او تحويل ذاتي إلى ثقافات جذرية علمانية.

ان عدم حدوث (التراكم الراسمالي) في المجتمعات الطرفية هو نتيجة آليات التوسع والتراكم في مجتمعات (المركز)، الذين كان من الممكن ان يؤدي دوراً وظيفياً كحامل سياسي وفكري واجتماعي في قيام (عناصر الفصل) بمختلف اشكاله في المجتمع، التي تمثل حجر الزاوية في فلسفة الديمقراطية. ان الديمقراطية في هذه المجتمعات لم تتجذر لعدم استجابات البنى والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وظلت في "أفضل الفرضيات شكلية وجزئية وناقصة، ظاهرة مؤقتة تظهر في بعض الفترات، وخاصة في مرحلة الازمة أو تتخذ شكلاً شعبوياً معارضاً في الجوهر (لفكر الديمقراطية) "د. أمين / عولمة الثقافة / ٢٠٠٢).

(٤)

إن الديمقراطية هاجس ملح للشرائح الاجتماعية العراقية (حاملة الثقافة التنويرية) حيث التداول السلمي للسلطة والتعاقد الاجتماعي وتقسيم السلطات والخضوع لحكم القانون واقامة المجتمع المدني وتثوير المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية واستيعاب الآخر / الديني والآخر السياسي، وهذا يتطلب صراعات فكرية وسياسية عاصفة وبناء دولة قانون ومجموعات بشرية بعيدة عن الهوس الديني والاسطوري وهذيانات الاحزاب القومانية والعشائرية والاحزاب ذات التركيبات الطائفية. إن الديمقراطية، كتشكيل مجتمعي وكممارسة تقوم اولاً على اختيار ثقافي لمصلحة العقلانية، في حين نرى، بدلاً من ذلك، عودة إلى اسطورية التوازنات الطائفية والقومية والتمركز حول الهويات السياسية الاقلوية والتساؤل الشغوف عن قلق الوجود الاثني والقومي واعادة اكتشاف القيم العشائرية وصعود تأطيرات المحاصصة في حقول الثقافة والسياسية والاقتصاد.

ان الحديث عن الديمقراطية في العراق الراهن (هرطقة منتحلة) فاقامة المجتمع الديمقراطي لابد ان يؤسس على مجموعة من المتغيرات داخل النظام البنيوي المجتمعي عبر تحسين النظام التعليمي وتحديث نظام المواصلات والخدمات الاساسية وبناء النظام العائلي وديمقراطية السياسية واضعاف تأثير القادة الدينيين والقادة السياسيين التقليديين وتحجيم التكوينات العشائرية وتطوير البناء السياسي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك ان الوقائع السياسية تؤكد أن المؤسسة الامريكية لا تسعى إلى احداث تغيرات راديكالية كبيرة داخل نظام السلطة السياسية للدولة العراقية، وانما تهيئ الارضية لتشكيل كارتل سياسي - اقتصادي (بولياركي) للتحكم بالدولة السياسية، "هذا الكارتل يسعى إلى انتخابات محكمة وبطريقة حضارية وضمن خيارات مخطط لها من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات الرأي العام.

ومن المفترض ان تؤدي هذه (الآلية) إلى خلق قوى سياسية ومجموعات محلية مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية، لتكون في النهاية جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوى الاصولية الدينية واليسار العلماني الجذري" (مغربي / الغرب واحتمالات المستقبل) ان المؤسسة الامريكية السياسية منذ البدء انطلقت من فكرة (التمثيل الطائفي) و(التمثيل القومي) و(التمثيل الأمني)، في تكوين الدولة العراقية ما بعد صدام، في حين ان الديمقراطية تكرس (المواطنة) وتميل إلى حذف هذه التكوينات التي تشكل عائقاً أمام اقامة المجتمع الديمقراطي.